وسائله خطأ لعدم الاربطريق السلم فانه صحيح لانه عليه السلام فوض بيع ما
ليس عنده للمساهلة ورخص في السلم وبطل بيع صاع من هذي الحنطة
لانعدام الرضا لكون وهمه المال والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشتري اياه
اذا قبضه فلا ضمان له فهلك المبيع عنده لانه امانة وصحح في القنية ضمانه
قيل وعليه الفتوى وفيها بيع الحر ابا او ابنه قيل باطل وقيل فاسد
ورجح في النصف بيع المضطر وسراويه فاسد وهذا بيع ما سكت اي
وقع السكوت فيه عن الثمن كبيعه بقيمته وفسد بيع عمر فقد امتاع
القنيي ابدا كما لا يجوز عكسه فيصح قد الفرض لانه الخير كما مر وفسد
بشبه ابي الفرض لما مر انه ضمن مال الجملة وفسد بيع سمك لم يصد لق
بالفرض والاباطل لعدم الملك قد السمكة او صيد لم القي بي
مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة للعجز عن التسليم وان اخذ بلا حيلة صح ولم
يحل الربح الا اذا دخل بنفسه فلم يصد قد دخله فلو صد ملكه ولم
يجز اجارة ليصاد منه السمك بجزء وبيع طير في الهواء لا يرجع بعد
ارساله من يده اما قبله صيده اصلا فباطل لعدم الملك وان كان يطير
ويرجع كالحمام في قيل لارجحية في الهند وبيع الحمل اي الجنين وجزم
في البحر ببطلانه كالنتاج وامه الحمل نفسه وبه بالشرط خلاف هبته
وصيته وبيض صاع في جزء البرجندي ببطلانه فلو لقوله صد ب
للعدد وصوف على ظهر غنم وجوز الثاني وما لك وفي السراج لو سلم
الصوف واللبن بعد العقد لم ينقلب صحيحا وكذا كل ما اتصل لا يخلق
كجلد حيوانه ولو في تنور بزيت طبخ لحامه انعدم عرفا واما صحيحا
بيع الكراهات ومشيمة الصيد وادراك الوقت المتصل المنفصل في القنية باع
ارانب توالد لم تقطع قبله بسنة جاز وبسنتين لانه يسمى

موضع

وقوله صاحبا هو سهو والصحيح صاحبا قاضيخان

موضع تطعمه عنها وجذع سمين ثني سقط اسنانه لمن يتقلب صحيحا
ابن كمال وذراع من لوب يضره التبعيض فلو قطع وسلم فسخ المسترد ما دام
صحيحا ولم يضره القطع كذا باسحاق لانتفاع البائع وضربة البائع يطالب
وزن القايد والقابض بغبن مجحف الخراطه والبيع فيها بالعدد
جوز وفي الكمال وابن الكمال قال المصنف وقد نظمته مثلا حسن في سكر
الفاسد فتبعته في المختصر فيجب ان يراد به ابطال لانه مملوك في ملكه
كما مر والجزاز نهى الرطب على النخل بتمر مقطوع مثل كيله تقديرا
سروج مجمع وسلة العنب بالزبيب عنايه للنهي وشبهة الربا قالت
المصنف فلو لم يكن رطبا جاز لاختلاف الجنس والملاسنة للسلعة
والغابنة اي نبذها للمشتري وكل اكمجر عليها وهي من بيوع الجاهلية
فنهي عنها كما نهي عن بيعتين في بيعة ان سبق ذكر الثمن بجمع
وبيع لوبة من لوبين او عبدين بحبة البيع فلو قبضها وهلكا
يتعاضان نصف قيمة كل اذ الفاسد معتبر بالصحيح ان ولدت تبين
فقيه الاول لتقرر ضمان الغصب من وهذا اذ لم يشترط خيار
التعيين فلو شرط اخذ ايهما شاء جاز لما مر والمراد اي الخلاء اجاز ربا
الفضل بيعها فلعدم الملك حديث الناس شركاء في ثلاث في الماء
والكلاء والنار وما بطلانا جاز فلانا على استهلاكي عيد ابن كمال
هذا اذا بنت بنفسه وان ابته بسقي وتربيه ملكه وجاز بيعه عيني
وقيل لا قاسم وبيع القصيل والرطبة على ان يقلعها وجهد ان يتعطف
اول رسل وابته فاكله جاز وان لم يتركه لم يجز وحيلته ان يستاجر الارض
لضر به نسطه اول الاوراق وقيل ابا المنفعة اخر ان كقصيل ومراح وتمامه
في قد الاشباه وبيع ما يخرج دون الارض كالبذر يسمى وبيضة اي بذره وهو بزر
القطيفة الذي يفتح الدود والنحل المجزز طهوده العسل وهذا عند محمد